إدارة
التواصل

صنـدوق النقـد الدولـي

صندوق النقد الدولي
700 19th Street, NW
Washington, D. C. 20431 USA

بيان صحفي رقم 15/39
للنشر الفوري
٦ فبراير ٢٠١٥

المجلس التنفيذي يختتم المراجعة الأولى لخط الوقاية والسيولة المقدم للمغرب

اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في ٦ فبراير ٢٠١٥ المراجعة الأولى لأداء الاقتصاد المغربي في ظل برنامج يدعمه اتفاق لإتاحة "خط الوقاية والسيولة" (Precautionary and Liquidity Line" – PLL") لمدة ٢٤ شهرا.

وقد تمت الموافقة على إتاحة "خط الوقاية والسيولة" للمغرب في يوليو ٢٠١٤، بقيمة تعادل ٣,٢٣ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٥ مليارات دولار أمريكي أو ٥٥٠% من حصة عضوية المغرب في الصندوق). (راجع البيان الصحفي رقم 14/368). وتعادل القيمة المتاحة في السنة الأولى وفقا لهذا الاتفاق ٢,٩ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٤,٥ مليار دولار أمريكي)، تزيد في السنة الثانية إلى قيمة تراكمية قدرها ٥ مليارات دولار. وكانت الموافقة قد تمت في ٢ أغسطس ٢٠١٢ على عقد الاتفاق الأول مع المغرب والذي يتيح الاستفادة من "خط الوقاية والسيولة" لمدة عامين.

وقد صرحت السلطات المغربية بأنها تنوي معاملة هذا الاتفاق باعتباره اتفاقا وقائيا، مثلما حدث مع اتفاق عام ٢٠١٢، وأنها لا تعتزم السحب من هذا التسهيل إلا إذا ظهر احتياج فعلي لتمويل ميزان المدفوعات بسبب حدوث تدهور كبير في الظروف الخارجية.

وجدير بالذكر أن الصندوق أنشأ "خط الوقاية والسيولة" في عام ٢٠١١ ليكون أداة أكثر مرونة في تلبية احتياجات السيولة لدى البلدان الأعضاء التي تتسم بأساسياتها الاقتصادية السليمة وأدائها القوي في مجال تنفيذ السياسات ولكن لديها بعض مواطن الضعف المتبقية.

وعقب مناقشة المجلس التنفيذي المعنية بالمغرب، أدلى السيد ناويوكي شينوهارا، نائب المدير العام ورئيس المجلس بالنيابة، بالبيان التالي:

"رغم الرياح المعاكسة التي أثارتها البيئة الخارجية، فقد ساعدت إجراءات السياسة الحاسمة التي اتخذتها السلطات المغربية على استعادة توازن الاقتصاد وتقليص مواطن الضعف في المالية العامة والحسابات الخارجية. ومع ذلك، فلا يزال هناك مخاطر خارجية كبيرة ومن الضروري مواصلة تنفيذ الإصلاحات لترسيخ مكاسب الاستقرار الاقتصادي الكلي وتشجيع نمو أعلى وأكثر احتواءً لمختلف شرائح السكان. وقد أدى اتفاق "خط الوقاية والسيولة" المعقود مع الصندوق، والذي تعتبره السلطات اتفاقا وقائيا، إلى دعم جهود السلطات عن طريق تأمينها من المخاطر المحتملة.

"وقد "تراجع عجز المالية العامة في عام ٢٠١٤ حتى بلغ المستوى الذي تستهدفه السلطات والبالغ ٤,٩% من إجمالي الناتج المحلي. وقد تحقق تقدم جدير بالثناء في إصلاح الدعم عن طريق رفع الدعم عن كل المنتجات البترولية السائلة، مع التوسع في مساعدة الفئات الأكثر احتياجا. ومن المتوقع أن يؤدي قانون الموازنة الأساسي الجديد إلى تعزيز إطار الموازنة بمجرد الانتهاء من معالجة التعليقات التي أبداها المجلس الدستوري في هذا الخصوص. وهناك حاجة ملحة لإجراء إصلاح فارق في نظام معاشات التقاعد الحكومي لضمان سلامته واستمراريته، كما تُعلَّق أهمية أيضا على مواصلة الإصلاح الضريبي لتعزيز مساهمة قطاع المالية العامة في النمو.

"وقد انكمش عجز الحساب الجاري إلى حد كبير في عام ٢٠١٤ بينما تحسن وضع الاحتياطيات، مستفيدا في الأساس من تحسن أوضاع قطاعات التصدير الجديدة والصدمة الإيجابية لمعدلات التبادل التجاري عقب هبوط أسعار النفط الدولية. وللحفاظ على هذه المكاسب، ستظل الإصلاحات الهيكلية لتعزيز التنافسية من الأولويات. وسيساعد في ذلك ايضا إرساء نظام أكثر مرونة لسعر الصرف. وقد تحسن مناخ الأعمال ولكن تعزيز الشفافية والحوكمة لا يزال يتطلب الكثير. ومن الخطوات الجديرة بالترحيب صدور القانون المصرفي الجديد، لما يوفره من دعم لاستمرارية سلامة القطاع المصرفي. أما سوق العمل فيحتاج إلى مزيد من الإصلاح للمساعدة على تخفيض البطالة."